فادي نحاس *

# أربعون عامًا: من حرب لبنان الأولى ١٩٨٢ إلى اتفاقية ترسيم الحدود البحرية ٢٠٢٢

## أولًا: حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢

صدر العديد من الدراسات والبحوث حول حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢، لم يكتب في إسرائيل حتى الآن تاريخ هذه الحرب رسميًا، ولم تُوثّق سيرورتها، خصوصًا لجهة أداء القيادتين العسكرية والسياسية، في تقرير معتمد. حتى الوثائق التي تتعلق بتلك الحرب، لا تزال محفوظة في الأرشيف وترفض حكومات إسرائيل الكشف عنها.

لم تكن حرب لبنان الأولى حدثًا عابرًا في تاريخ المنطقة، ولم يسبق أن أثارت حرب إسرائيلية جدلاً كالجدل الذي أثاره الغزو الإسرائيلي للبنان في سنة ١٩٨٢، أو مثلما سماه الإسرائيليون حرب "سلامة الجليل"، وتحولت بعد حرب ٢٠٠٦ لتصبح "حرب لبنان الأولى"، التي ادّعوا أنها لإنقاذ البلدات اليهودية في منطقة الجليل شمال فلسطين من صواريخ المنظمات الفلسطينية.

خلّفت هذه الحرب التي بقيت مشتعلة، لاحقًا أكثر من ١٨ عامًا آثارًا عميقة وكبيرة على كل من عاصرها أو شارك فيها، خاصة لكونها حدثت في ذروة الحرب الأهلية اللبنانية والقتال اللبناني - الفلسطيني. كانت نتائجها المباشرة طرد التنظيمات الفلسطينية من لبنان والبقاء في أجزاء من لبنان حتى شهر أيار من العام ٢٠٠٠ عندما قرر رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، إيهود باراك الانسحاب من جنوب لبنان بشكل نهائي وإغلاق الحدود بين الدولتين.

منذ بداية حرب ١٩٨٢، طرحت إشكالات تتعلق بالدرجة الأولى بالطريقة الملتبسة التي أديرت بها هذه الحرب، بدءًا من وجود أهداف معلنة، وأخرى خفية أخطر وأكثر تعقيدًا وضعت منذ البداية وكانت

* حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة حيفا، وباحث في مركز "مدار" ومتخصص في شؤون الجيش والأمن القومي الإسرائيلي ويعمل محاضراً في كلية بيت بيرل.

**إلا أن الادعاء الإسرائيلي أن جميع الأهداف التي زعم الإسرائيليون أنها تحققت في حرب ١٩٨٢ تبددت مع مرور السنوات، فالقضاء سياسيًا وعسكريًا على منظّمة التحرير الفلسطينيّة لم يتحقق على الرغم من خروج التنظيمات الفلسطينية المسلحة من لبنان، لا بل أكثر من ذلك، ربما ساهمت تداعيات هذه الحرب، بشكل أو بآخر، في التوصل إلى اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية.**

مختلفة عن الأهداف التي أعلنتها الحكومة عشية الحرب، مرورًا باتهام وزير الدفاع آنذاك أريئيل شارون بتضليل الحكومة والرأي العام الإسرائيليين، وانتهاء بنتائجها السلبية.[١]

وُضعت الأهداف المعلنة للحرب تحت عنوان "سلامة الجليل"، وهي التصدي للتهديد الأمني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية على البلدات الشمالية، لكن الأهداف الحقيقية لم تقتصر على إبعاد البلدات الشمالية عن مرمى نيران المنظمات الفلسطينية المسلحة، وإنما القضاء عسكريًا وسياسيًا على منظمة التحرير الفلسطينية، وإخراج السوريين من لبنان أو إبعادهم عن بيروت والبقاع، وانتخاب رئيس جمهورية لبناني موالٍ لإسرائيل، وتوقيع اتفاق سلام مع لبنان.[٢]

في السياق الإستراتيجي، كانت جميع الأهداف الخفية التي وُضعت لحرب ١٩٨٢ مستقاة من عقيدة بيغن ومن رؤيته السياسية، ونظريته التي تتحدث عن أهمية التحالف مع الأقليات في الدول المجاورة، مستندًا إلى عقود من تحالف صهيوني وثيق مع القيادة المسيحية المارونية في جبل لبنان، وروج صورة ترى في الموارنة "يهود الثمانينيات".[٣]

تدخّلت إسرائيل في الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت عام ١٩٧٥ عقب انهيار الاتفاقيات المتعلقة بتقسيم الحكم على أساس مفتاح طائفي، بالإضافة إلى تدمير الوجود الفلسطيني المُسلّح، الناجم عن مغادرة المنظمات الفلسطينية المسلحة الأردن عقب الصدامات مع الجيش الأردني في ١٩٧٠، وتموضعها في لبنان ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي أقيمت في أراضي هذا البلد بعد نكبة ١٩٤٨.

مما لا شك فيه، أن الحرب أسفرت عن احتلال إسرائيل أجزاء من جنوب لبنان استمر حتى سنة ٢٠٠٠، محققة ضربة كبرى لمنظمة التحرير الفلسطينيّة التي اضطرت إلى مغادرة لبنان وإنشاء مقر جديد لها في تونس، وأربكت وضعية منظمة التحرير الفلسطينية.

إلا أن الادعاء الإسرائيلي أن جميع الأهداف التي زعم الإسرائيليون أنها تحققت في حرب ١٩٨٢ تبددت مع مرور السنوات، فالقضاء سياسيًا وعسكريًا على منظّمة التحرير الفلسطينيّة لم يتحقق على الرغم من خروج التنظيمات الفلسطينية المسلحة من لبنان، لا بل أكثر من ذلك، ربما ساهمت تداعيات هذه الحرب، بشكل أو بآخر، في التوصل إلى اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية وفق تقديرات مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ بشير الجميل زعيم حزب الكتائب الذي ساهمت إسرائيل في انتخابه رئيسًا للجمهورية اغتيل بعد أيام قليلة من انتخابه في أيلول ١٩٨٢؛ معاهدة السلام التي فرضتها إسرائيل على لبنان في ١٧ أيار ١٩٨٣ ما لبث أن ألغاها لبنان من جانب واحد في آذار ١٩٨٤؛ والثمن الباهظ الذي دفعته إسرائيل جرّاء وجودها العسكري طوال ١٨ عامًا في الحزام الأمني في الجنوب اللبناني، إذ سقط خلال تلك الأعوام ٦٣٦ قتيلًا، الأمر الذي أجبرها على اتخاذ القرار بالانسحاب من جانب واحد، والتخلي نهائيًا عن فكرة توقيع معاهدة سلام مع لبنان.

من المؤكد أن تختلف القراءات الإسرائيلية عن العربية إزاء حرب لبنان ١٩٨٢ والانسحاب أحادي الجانب عام ٢٠٠٠. فانسحاب إسرائيل من طرف واحد من الجنوب اللبناني في العام ٢٠٠٠ شكل نهاية رسمية للحرب الإسرائيلية الأولى على لبنان. ومن المؤكد أن شعورًا عامًا بالخيبة رافق الإسرائيليين الذين تمنوا لو أن اتفاقية ١٧ أيار ١٩٨٣ بقيت وأن نوعًا من السلام ولو البارد نشأ بين الدولتين. كما أن كثيرًا من الإسرائيليين كانوا يتمنون لو أن الانسحاب عام ٢٠٠٠ تم باتفاق أو بنوع من الاتفاق مع الحكومة اللبنانية حتى لا يبدو كأنه تراجع مذل.[٤]

اجتياح لبنان عام ١٩٨٢. (جيتي)

ولعل النتيجة الأهم للانسحاب عام ٢٠٠٠، تحول الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من الأراضي اللبنانية إلى حرب ضد حزب الله، بل صعود حزب الله الذي بات يعمل بدعم من سورية وبتدخل إيراني متزايد، وتحوله إلى خطر ومعضلة إستراتيجية إسرائيلية.

بالمجمل، فَشِل التصور بكون حرب لبنان الأولى تأسيسًا لمفهوم نظام لبناني جديد، وأن يكون لبنان هو الدولة الثانية التي تدخل في اتفاقية سلام مع إسرائيل بعد طرد منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت النتيجة أن حزب الله حلّ محلها، وأصبح هو صاحب القرار المفصلي في تلك الدولة.

وفي سياق آخر، غيّرت حرب ١٩٨٢ العلاقة بين الجيش والمجتمع في إسرائيل، وأدت إلى زيادة دور الرأي العام في قرارات الحرب، وكذلك تأثير المجتمع المدني في سلوك القيادة العسكرية خلال الحرب.[٥] هناك قناعة راسخة بأن الإرث الحقيقي لهذه الحرب هو التبدل في موقف الجمهور الإسرائيلي من جيشه ومن قيادته السياسية، والدور الكبير الذي بدأ يؤديه الرأي العام الإسرائيلي في قرار الحرب، والخوف من الخسائر البشرية التي تتسبب بها الحروب.

وأيضًا، جعلت حرب لبنان الأولى في سنة ١٩٨٢ الساسة الإسرائيليين أكثر حذرًا وتخوفًا من الانجرار إلى مواجهات عسكرية خوفًا من ثمنها الباهظ بالأرواح. ويبدو أثر هذه الحرب واضحًا اليوم من خلال توجه الجيش الإسرائيلي بصورة عامة إلى تفادي مواجهات عسكرية يدفع جنوده حياتهم ثمنًا لها، وتفضيله سياسة الضربات المحدودة ضد العدو من دون تعريض الجنود للخطر. سادت هذه الذهنية العسكرية بين الأعوام ١٩٨٢-٢٠٠٦، حتى تورط إسرائيل في حرب جديدة ضد حزب الله، أكدت نتائجها ولجان التحقيق في ما بعد أنها لم تستوعب دروس الحرب.

## ثانيًا: حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦

احتلت الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان وإسقاطاتها، مكانًا مميزًا غلف المشهد الأمني الإستراتيجي الإسرائيلي حتى المرحلة الراهنة. وشكلت الحرب أحد عناصر التحولات والتغييرات في المحيط الإقليمي لإسرائيل التي تضعها في حالة إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات.

استطاعت إسرائيل خوض الحرب في ظروف دولية

مثالية، إذ حظيت بتأييد المجتمع الدولي ومعظم الدول العربية، وبدعم أميركي أطلسي غير مسبوق، إلا أنها لم تستطع تحقيق حتى الأهداف العلنية والعينية.

لعل أبرز دروس الحرب على لبنان من المنظور الإسرائيلي هو الحذر في تحديد الأهداف العلنية التي لم يتم تحقيقها، أي تصفية قيادة حزب الله وتدمير قدرته العسكرية، بإنزال ضربات جوية مكثفة، تدميرية ومفاجئة لشل قدرة حزب الله على امتصاص الضربة والرد عليها. لا لكونها تشكل خطرًا كيانيًا بل لأنها استطاعت أن تسرّع وتساهم في تآكل قوة الردع التقليدي لإسرائيل.[٦]

على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦/٨/١٢) حول وقف القتال في لبنان والدعوة لصياغة اتفاقية شاملة بين إسرائيل ولبنان، أي تنفيذ القرار ١٥٥٩ والقرار ١٦٨٠,[٧] فإن طموحات إسرائيل لنزع سلاح حزب الله سرعان ما تبددت على يد القوات متعددة الجنسية. يمتلك لبنان تاريخًا معروفًا بعدم استمرار الاتفاقات وقابلية انهيارها السريع. وهذا الشيء ينطبق على الموافقة اللبنانية وخاصة حزب الله على قرار مجلس الأمن ١٧٠١. استمرت شاحنات نقل الأسلحة من سورية إلى حزب الله تعمل بدون توقف، وتنقل كميات ضخمة من الأسلحة، وقد راكم حزب الله كميات كبيرة من مخزون الأسلحة، وباشر في ترميم إستراتيجيته الدفاعية.

راهن الجيش الإسرائيلي على نجاعة استعمال أحدث الأجهزة والتقنيات العسكرية ونجاحها في خوضه أي حرب كانت. إلا أنّ الفشل العسكري الإسرائيلي في هذه الحرب مرتبط بعدم فعالية مفهوم الردع التقليدي من خلال المواجهة العسكرية التي تعتمد على التفوق العسكري، حيث إن هذا التفوق لا يضمن الحفاظ على أسس قوة الردع العسكري وضمان الأمن القومي الذي تبنته إسرائيل منذ سنوات الخمسينيات.

تدرك إسرائيل أنه في مرحلة تعدد التحديات الأمنية والعسكرية الإقليمية وسيولتها، لا مناص من تآكل العمق الإستراتيجي خاصة بسبب الظروف الإقليمية، إلى أنها لم تدرك أنّ تفوقها العسكري لا يضمن لها نجاح مبدأ الحرب الوقائية الاستباقية والمراهنة على نقل الحرب إلى أرض العدو. إضافة إلى ذلك، كانت الحرب على لبنان دليلًا على أن هنالك تحّولًا جذريًا في مفهوم المعارك البرية، حيث لم تعد توجد حرب دبابة مقابل دبابة، قد أصبحت الحرب داخل الأماكن السكنية ومواجهة جيش شعبي، واقتتال في محيط جغرافي محدود، الأمر الذي حاولت إسرائيل تجنبه واضطرت إلى وقف المعركة عندما تيقنت من حتمية النتائج في المعارك البرية.[٨]

تمحورت الأسباب العينية – الإستراتيجية لهذه الحرب حول استعادة "هيبة" الردع"، معتمدة على فرضية وقناعة بأن سلاح الجو قادر على تدمير العدو وشله ومنع حزب الله من الرد.

وضعت الحرب المؤسسة الإسرائيلية أمام محنة حقيقية وهي تضعضع هيبة ردعها العسكري عند فشلها في المس بقدرة حزب الله العسكرية وبرموزه وصورته. مما لا شك فيه، أن صمود حزب الله، عزز من مكانته وأبعد إمكانية نزع سلاحه، وتحول إلى درع واقٍ للبنان حتى انخراط حزب الله بالأزمة السورية التي أعادت إدراج لبنان في المحور السوري، الأمر الذي أدى إلى خسارة الحزب رصيده السياسي سواءً أكان محليًا أم عربيًا أم دوليًا.

أدركت إسرائيل أن حقيق قوة ردع كاملة يكاد يكون أمرًا مستحيلًا. وعليه يتوجب التعاطي مع اصطلاح آخر وهو الردع المحدود. كذلك، لا يعتمد الردع الحديث ضد المنظمات المسلحة على القوة العسكرية فقط إنما يستعمل مركّبات أخرى مثل الحصار الاقتصادي، التهديد بتعصيب حياة المواطنين الذين يؤيدون "الإرهاب"، تهديد حياة القادة السياسيين والعسكريين.

فرضت نتائج حرب لبنان الثانية حالة "الردع المتبادل" بين الطرفين التي فرضت حالة "التهدئة القسرية" بين إسرائيل وحزب الله، الأمر الذي استمر بسبب وجود سببين أساسيين: الأول- قدرات حزب الله زادت وتطورت كثيرًا وباعترافات استخبارات إسرائيل وقادتها حيث زاد عدد الصواريخ وقدرتها التدميرية ودقة إصابتها، وعمل حزب الله على تطوير تكتيكات وتقنيات حربية. الثاني- عدم جهوزية الجبهة الداخلية الإسرائيلية حتى الآن لخوض الحرب خاصة أنها ستتعرض في الحرب المقبلة لضغط أشد بعشرات المرات من الحرب السابقة. تجعل المعادلات الجديدة التي أطلقها حزب الله كمعادلة الحصار البحري أو التدمير مقابل التدمير الوضع في أي حرب مقبلة مختلفًا عن ظروف الحرب السابقة.

من جهة، تدرك قيادة حزب الله أن الظروف

الحالية في لبنان، تحتم عليها عدم القيام بأي عملية تربك حساباتها الداخلية. ولا بد لها من التكيف مع حالة التهدئة القسرية مع إسرائيل، وتدرك قيادة الحزب بأن حربًا مستقبلية مع إسرائيل لن تكون نزهة، بل إن حرب ٢٠٠٦ هي نزهة بالقياس إلى أي مواجهة جديدة. لن يبادر حزب الله للحرب ولن يقوم بأي تحرك يشكل ذريعة لحرب إسرائيلية. قد يكون الحافز الخارجي هو شرارة الحرب، مثل تعليمات إيرانية صريحة لتدخل حزب الله عند حدوث مواجهة بين إيران وإسرائيل.[٩] من جهة أخرى، استوعبت إسرائيل معطى إستراتيجيًا مهمًا، وهو أن الانسحاب السوري من لبنان عام ٢٠٠٠، أعطى حزب الله المرونة والقدرة على توسيع سيطرتها الأمنية والعسكرية في لبنان وزيادة قدرتها العسكرية.[١٠]

تؤكد التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية منذ حرب ٢٠٠٦ حتى المرحلة الراهنة، على أن سلاح حزب الله حاضر ومؤثر في القرارات العسكرية الإسرائيلية، وأن بقاء سلاح حزب الله في لبنان مؤشر لاندلاع شرارة الحرب. وأن سلاح حزب الله يشكل تهديدًا للسلام في المنطقة، وأن السلاح الذي يخزنه حزب الله كاف لضرب مساحة واسعة من إسرائيل والتسبب بدمار كبير فيها، على الرغم من انخراطه واستنزافه في الحرب الأهلية السورية منذ بداية العام ٢٠١٢.

لقد خلقت الحرب الأهلية في سورية واقعًا جديدًا بالنسبة لتعاطي إسرائيل مع حزب الله. إن الخشية من اندلاع مواجهة عسكرية فورية على الحدود الشمالية آخذة بالتراجع في ضوء رسوخ توازن "الردع المتبادل" بين إسرائيل وحزب الله الذي يلجم الجانبين.[١١] بل إن "منسوب الردع الإسرائيلي كان في العام ٢٠١٣ مرتفعًا تجاه حزب الله بسبب تورطه في الأزمة السورية، ونشوء خلل في البيئة الشعبية الداخلية الحاضنة للمقاومة، فالحزب يواجه ضغوطًا لم يسبق لها مثيل. ولا يخفى أن حزب الله يواجه متاعب منذ بدء الأزمة السورية. إلا إنه على الرغم من الوضعية المعقدة لحزب الله في الظرف الراهن، تدرك إسرائيل أن التطورات والمستجدات الإقليمية لن تؤدي إلى تفكيك الحزب في أي وقت قريب، بل الأزمة السورية وتهريب السلاح خاصة الصواريخ الدقيقة إلى لبنان، زادت من إمكانية وجود سلاح متطور لدى حزب الله يحوله من منظمة "إرهابية" إلى جيش متطور وناجع بين يديه أدوات مهمة في الصراع ضد إسرائيل.[١٢]

تعزز التحالف بين حزب الله ودمشق وطهران، بسبب المساعدة التي يقدمها حزب الله وإيران للنظام السوري مما يعمق التزام هذا النظام تجاه حلفائه. إيران والنظام السوري وحزب الله هم الآن إلى حد كبير جزء من جبهة مشتركة قد يجري تفعيلها في وجه إسرائيل إذا اقتضت الحاجة.[١٣] تشير المصادر الاستخبارية الإسرائيلية إلى درجة عالية من الحميمية بين الشركاء في التحالف الراديكالي في ظل دور قيادي واضح لإيران.[١٤]

لهذا، يظل حزب الله أحد مكامن التهديد الإستراتيجي لإسرائيل، حتى مع استنزاف قدرات الحزب وانشغاله بالصراع السوري، إذ إن الحزب يمتلك قدرات تسليحية متميزة، ومن ورائها دعم إيراني غير محدود. ويحافظ حزب الله على شبكة مخازن أسلحة لإخفاء قواته وقاذفات الصواريخ التي يعدها الحزب عناصر رئيسية في التحضير لأي مواجهة قادمة مع إسرائيل.[١٥] فضلًا عن ذلك، فإن زيادة مدى الصواريخ التي يمتلكها الحزب يمكن أن تشكل تهديدًا لإسرائيل حتى مع النجاح النسبي الذي حققته أنظمة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية.[١٦]

إسرائيل لا تملك وسائل ردع لصواريخ حزب الله ولا تملك منظومة دفاع قادرة على التعامل مع هذا التهديد، باستثناء التهديد بتدمير بيروت ودمشق والبنية التحتية الإستراتيجية. يجب الافتراض أنه عندما يقررون في الجيش الإسرائيلي مهاجمة أهداف لحزب الله، يجب أن يكون هناك جهة جدية تدرس الضرورة لعمل متناسب يحافظ على توازن الرعب الذي يضمن الهدوء.[١٧]

## ثالثًا: اتفاق ترسيم الحدود البحرية

منذ عقود تتنازع لبنان وإسرائيل على منطقة بحرية غنية بالنفط والغاز تبلغ مساحتها ٨٦٠ كيلومترًا مربعًا. وفي يوم ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢، تم اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان بوساطة أميركية.[١٨]

من أهم بنود الاتفاق التي لها تبعات أمنية وسياسية: أولًا- تم الاتفاق على ترسيم الحدود المائية بين البلدين بشكل نهائي. الحدود مشار إليها في الخط رقم ٢٣ وتجعل حقل الغاز المسمى كاريش ملكًا

**لعبت الظروف الإقليمية والدولية دورًا أساسيًا في تسهيل الطريق نحو بلورة اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل والمدى الذي بلغه، على رأسها الأولوية الغربية والأميركية المطلقة للتعامل مع حرب روسيا على أوكرانيا وتداعياتها التي من أهمها حاجة أوروبا للغاز، وهو الأمر الذي يتطلب أيضًا، على الأقل، عدم نشوب حروب أخرى قد تضر بمسار تلك الحرب، والبحث عن مصادر متعددة للغاز فضلًا عن تعزيز مصادرها وتطويرها.**

حصريًا لإسرائيل، بينما يقع الحقل المسمى قانا في معظمه داخل الحدود اللبنانية، بيد أن لإسرائيل حصة فيه. وهذا يعني أن دولة لبنان هي المسؤول الوحيد عن عمليات التنقيب واستخراج الغاز الطبيعي، أما إسرائيل فستحصل على حصتها ضمن ترتيبات ثنائية بينها وبين الشركة المشغلة.[١٩] ثانيًا: إن ترسيم الحدود المائية على هذا النحو لم يمس الحدود البرية التي لا تزال موضع خلاف بين البلدين. كما أن الاتفاق أبقى على ما يسمى "خط العوامات"، وهو خط بطول ٥ كيلومترات يبدأ من رأس الناقورة ويمتد إلى داخل البحر. يحوّل الاتفاق الجديد "خط العوامات" الذي كانت ترفضه لبنان إلى خط متوافق عليه، وبات يسمى بخط "الوضع القائم".

يمكن القول إن ترسيم الحدود المائية لم يكن محط اهتمام أي من البلدين إلى أن تم اكتشاف الموارد الطبيعية الكامنة في أعماق البحر الأبيض المتوسط. فبحسب تقرير أعده المركز الجيولوجي الأميركي، تقدر الموارد الطبيعية في شرقي البحر الأبيض المتوسط (أي بالقرب من سواحل إسرائيل، لبنان، وقبرص) بنحو ١٧,٢ مليار برميل من النفط، بالإضافة إلى ١٢٢ ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، والإشكالية التي تبرز في حالة إسرائيل ولبنان، هي في حدود المياه الاقتصادية[٢٠] لكل بلد، وما إذا كانت الآبار من حق إسرائيل أو لبنان.[٢١]

أن الحافز الأساسي وراء هذا الاتفاق، هو الفوائد الاقتصادية المنتظرة من استغلال الغاز، إلى جانب الحاجة إلى تجنب صراع مسلح. فقد كانت المواجهة تبدو وشيكة خلال صيف ٢٠٢٢، عندما كانت إسرائيل تستعد للتنقيب وإنتاج الغاز في حقل كاريش، والحال أنه لم يتم بعد ترسيم الحدود البحرية اللبنانية. وقد تسبّب ذلك في تطوّر الموقف اللبناني الرسمي وإرسال حزب الله لطائرات مسيّرة غير مسلحة في سماء الحقل لتمرير رسالة للحكومة الإسرائيلية. وعليه، فإن هذا الاتفاق ما كان ليرى النور لولا خطر تصعيد مسلّح، وموقف لبنان الحاسم، والضغط الأميركي المستمر.[٢٢]

كذلك، لعبت الظروف الإقليمية والدولية دورًا أساسيًّا في تسهيل الطريق نحو بلورة هذا الاتفاق والمدى الذي بلغه، على رأسها الأولوية الغربية والأميركية المطلقة للتعامل مع حرب روسيا على أوكرانيا وتداعياتها التي من أهمها حاجة أوروبا للغاز، وهو الأمر الذي يتطلب أيضًا، على الأقل، عدم نشوب حروب أخرى قد تضر بمسار تلك الحرب، والبحث عن مصادر متعددة للغاز فضلًا عن تعزيز مصادرها وتطويرها.

إن المسألة الشائكة الأساسية في الاتفاق هي "خط العوامات" الذي أقامته إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط كحدود بحرية مفترضة، بعد انسحابها من لبنان في أيار ٢٠٠١، على بعد نحو ٥ كلم من رأس الناقورة. يجعل الاتفاق من هذا الخط أمرًا مقضيًّا، لكنه لا يشرعه ولا يعترف به. وفي حال نشوب توترات بين إسرائيل وحزب الله، قد تظهر هذه المسألة مجددًا. وعليه فإن الحدود البرية والبحرية بين لبنان وإسرائيل غير معترف بها دوليًا، ولا من أي من الجانبين. كما أن الاتفاقية البحرية التي تم إبرامها غير مكتملة، لأنها لا تحل جميع النزاعات المتعلّقة بالحدود البحرية. وتظل أقصى نقطة شرقًا من هذا الخط الحدودي غير محددة، في غياب اتفاق ترسيم الحدود البرية بين الطرفين.

من الواضح، أن مرونة حزب الله وإعلانه موافقته

ارتفاع ثمن الاحتلال يتدحرج إلى انسحاب أحادي الجانب من لبنان. (وكالات)

سلفًا على ما تقرره الدولة اللبنانية بخصوص مفاوضات الترسيم ونتائجها، كان لها بلا شك الدور الأبرز في تسريع المفاوضات من الجانب اللبناني ثم توقيع الاتفاق.

مما لا شك فيه، أن السمة الرئيسية لاتفاق ترسيم الحدود بين البلدين هي نتاج سياق بالغ الأهمية. حيث يفتقر حزب الله إلى الدعم الشعبي الواسع في لبنان، ويأتي الاتفاق في ظل أوضاع سياسية هشة واقتصادية كارثية في لبنان.

أما بخصوص الموقف الإسرائيلي، فيعتقد الجانب الإسرائيلي أن المكاسب الحقيقية من وراء اتفاق ترسيم الحدود لا تتعلق بالجانب الاقتصادي فحسب، فبالنسبة إليه هذا الجانب ثانوي ويمكن تقديم تنازلات مهمة فيه، وخصوصًا مع وفرة حقول الغاز الإسرائيلية في المياه الإقليمية والاقتصادية، وسماح الاتفاق له باستخراج الغاز من حقل "كاريش"، لكن التركيز الإسرائيلي ينصب على إمكانية تحقيق المكاسب في الجانبين الأمني والسياسي.[٢٣] ولعل أبرز الاعتبارات الإسرائيلية في توقيع الاتفاق، ما يأتي:

- أولًا، أن اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع لبنان يمكنه أن يمنحها اعترافًا دوليًا بخط العوامات كخط حدود دولية بينها وبين لبنان، معترف به من قبل القانون والمجتمع الدوليين، الأمر الذي تعتقد الحكومة الإسرائيلية أنه سيمثل إنجازًا تاريخيًا لإسرائيل، وأن ذلك اعتراف بحدودها البحرية التي وضعتها بعد انسحابها من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، والتي لم يعترف بها لبنان ولا المجتمع الدولي.
- ثانيًا، يمكن أن يمثل الاتفاق بوابة جيدة لمزيد من الاتفاقات مع الدولة اللبنانية تجاه ترسيم الحدود البرية مثلًا أو أي مشاريع تعاونية إقليمية في المستقبل، ما يفسح الطريق لاتفاق سلام تطبيعي بين لبنان وإسرائيل، وإنهاء حالة الصراع بينهما، وخصوصًا أن بعض القوى اللبنانية لا ترى إسرائيل عدواً لها.
- ثالثًا، موافقة الحكومة الإسرائيلية على الاتفاق، بما فيه من تنازلات إسرائيلية، يرسل رسالة إلى كل من الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا، وخصوصاً فرنسا، أنَّ إسرائيل تراعي مصالح داعميها، وتعزز اصطفافها مع الحلف الأميركي الأوروبي ضد روسيا، لما يحمله الاتفاق من تأثيرات إيجابية في مشاريع نقل الغاز من الشرق الأوسط إلى أوروبا، واستقرار سوق الطاقة. وبالتأكيد، ستطلب إسرائيل في مقابل ذلك دفع المزيد من الأثمان السياسية والعسكرية،وحتىالاقتصادية،المستقبليةلها.

**يؤسس الاتفاق لنموذج جديد في العلاقات بينهما على الرغم من حالة العداء والحرب، وتحديدًا بين حزب الله وإسرائيل. أهم دلالة يشير إليها الاتفاق، عدم استحالة تحقيق اتفاقات إسرائيلية أخرى مع لبنان قد تنتهي، اتفاقًا أو عمليًا، بهدنة طويلة حتى في ظل استمرار سلاح حزب الله، ودون أي من مظاهر تطبيع.**

- رابعًا، إسرائيل تدرك أن الاتفاق، بما يحمله من عائدات اقتصادية محتملة للبنان، يمكن أن يحقق مصلحة إستراتيجية على المستوى اللبناني الداخلي، تتمثل بدعم موازنة الدولة اللبنانية من مصادر مالية يتحكّم فيها الأميركيون والأوروبيون بعيدًا عن المساعدات الإيرانية، وبالتالي يخفض النفوذ الإيراني في لبنان، ناهيك بأنَّ الإسرائيلي يعتقد أن الاتفاق سيعيد من جديد طرح مسألة احتفاظ حزب الله بسلاحه على طاولة الحوار داخل الساحة اللبنانية، الأمر الذي تعتبره إسرائيل هدفًا إستراتيجيًا من الطراز الأول.

في الجانب الأمني، دعمت المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية الاتفاق، كونها تأمل أن يتيح استخراج الغاز من حقل "قانا" اللبناني زيادة تعقيدات حسابات حزب الله في الذهاب إلى أي معركة مقبلة مع إسرائيل، وبالتالي تزداد قوة الردع الإسرائيلية تجاه حزب الله، إضافة إلى أن الاتفاق يخفف من أعباء حماية الجيش الإسرائيلي لحقول ومنصات استخراج الغاز في البحر المتوسط، وخصوصًا حقل "كاريش"، الذي كان من الواضح أن تهديدات حزب الله باستهدافه جدية فعلًا، بحسب تقديرات الجيش الإسرائيلي.

أدى هذا الأمر دورًا مركزيًا في دعم الجيش توقيع الاتفاق، على الرغم من كل الصعوبات السياسية الداخلية الإسرائيلية، إذ كتب العميد احتياط في الجيش الإسرائيلي، يوسي كوفرفاسر، أن إسرائيل ليس لديها رد جيد على تهديدات نصر الله. لذلك، تفضل التنازل عن منطقة من البحر أعلنتها مياهًا إقليمية لها، أي منطقة سيادية لها، وبعض المياه الاقتصادية التي ادعت حيازتها الحصرية فيها، من أجل تجنبِ الصراع مع حزب الله والسماح بالعمل الهادئ في حقل "كاريش".

في المفهوم الإستراتيجي، الاتفاق فرصة إذا لم يلتقطها الإسرائيلي فإنها قد لا تتكرر، وهي قد تؤسس في الوقت نفسه لنموذج جديد في العلاقة بين إسرائيل وحزب الله، نموذج يسمح بالتفاوض وعقد اتفاقات تنطوي على اعتراف ضمني بإسرائيل، حتى ولو في ظل استمرار حالة العداء وعدم الاعتراف الرسمي.[٢٤]

بالمجمل، يؤسس اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل لنموذج جديد في العلاقات بينهما على الرغم من حالة العداء والحرب، وتحديدًا بين حزب الله وإسرائيل. أهم دلالة يشير إليها الاتفاق، عدم استحالة تحقيق اتفاقات إسرائيلية أخرى مع لبنان قد تنتهي، اتفاقًا أو عمليًا، بهدنة طويلة حتى في ظل استمرار سلاح حزب الله، ودون أي من مظاهر تطبيع.

لا يمكن لإسرائيل أن تتراجع على الرغم من تصريحات رئيس الحكومة نتنياهو ضد الاتفاق الذي صاغته الولايات المتحدة كونها وسيطة في المفاوضات بين الجانبين. هناك عاملان يشيران إلى استقرار الاتفاقية على الأقل على المدى المتوسط. الأول هو عزوف إسرائيل وحزب الله عن الدخول في مواجهة مفتوحة. وهكذا تشكّل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية هذه امتدادًا لمنطق الانسحاب الذي وضعه الطرفان بعد حرب تموز ٢٠٠٦. أما العامل الثاني، فهو الفوائد الاقتصادية التي سيجنيها كل جانب، إذ إن إسرائيل بحاجة إلى الغاز لتقليل اعتمادها على الطاقة، ولبنان يمرّ بأزمة اقتصادية خطيرة ويحتاج هذا الاتفاق للحصول على المساعدات الأجنبية والاستثمار.[٢٥]

من وجهة نظرنا، أهم عبره من وراء اتفاق ترسيم الحدود، أن إسرائيل لم تستطع أن تجعل نفسها القوة

الوحيدة التي تملك قرار احتكار تنفيذ مشاريع الغاز في شرق حوض البحر المتوسط، وغير قادرة على التحكم في مقدرات المنطقة، إلى حدّ الإقرار الواضح من الولايات المتحدة وفرنسا بأن هناك قوى إقليمية غير إسرائيل في المنطقة لا يمكن تمرير أي مشروع اقتصادي إقليمي من دون أن يحسب حسابها.

## رابعًا: احتمالات نشوب الحرب

تشير التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية عام ٢٠٢٢، إلى أن الخشية من اندلاع مواجهة عسكرية فورية على الحدود الشمالية آخذة بالتراجع في ضوء رسوخ توازن "الردع المتبادل" بين إسرائيل وحزب الله الذي يلجم الجانبين. وأن "منسوب الردع" الإسرائيلي مرتفع نتيجة الخلل في البيئة الشعبية الداخلية الحاضنة للحزب الله، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي يشهدها لبنان في الآونة الأخيرة. [٢٦]

لكن حادثًا خطيرًا على الحدود قد يؤدي إلى تصعيد أمني ومواجهة واسعة، الأمر الذي يدفع يعطي أرجحية متوسطة للحرب، بسبب الحساسية القائمة على طول الحدود، لا سيما في الشمال، وتدحرج حادث ما إلى مواجهة أوسع. إن السيناريو الأرجح هو أن إسرائيل هي من سيشعلها. قد تكون ذريعة إسرائيل لضربة عسكرية أولى على لبنان أن حزب اللّه كدس ترسانة هائلة من الصواريخ والقذائف التي تشكل خطرًا كيانيًا على إسرائيل.

الأمر اللافت الذي يربك الحسابات العسكرية الإسرائيلية، أن حزب الله استطاع إخراج لبنان من دائرة "المعركة بين حربين" التي تخوضها إسرائيل ضد الجيش الإيراني وحلفائها في سورية، وفي تقليص حرية عمل سلاح الجو الإسرائيلي في الأجواء اللبنانية. وخطوة أخرى في طريقة تحدي حزب الله إسرائيل هي إدخال الطائرات بدون طيار إلى أراضيها لجمع المعلومات الاستخباراتية والهجوم، وأيضًا في توضيح التهديد المباشر للمواقع الإستراتيجية في إسرائيل ومياهها الاقتصادية. نجاح الجيش الإسرائيلي في اكتشاف واعتراض الطائرات بدون طيار التي أطلقها حزب الله في العام ٢٠٢٢، وعدم وجود رد إسرائيلي على تسللها سيؤدي إلى المواجهة التالية، التي قد تحدث في ظل ظروف أقل ملاءمة لإسرائيل. [٢٧]

في العام ٢٠٢٢، سادت معركة للسيطرة الجوية على أجواء لبنان ومنطقة الشمال، امتدت إلى المياه الاقتصادية لإسرائيل من خلال إطلاق ثلاث طائرات بدون طيار باتجاه منصة الحفر الإسرائيلية في حقل غاز كاريش. [٢٨]

## خلاصة القول

لم تساهم الحروب على لبنان في إحداث تحول جذري في الذهنية الأمنية الإسرائيلية. يعود الأمر إلى هيمنة التفكير العسكري على النخب الإسرائيلية وتبنيها عقيدة عسكرية هجومية تعتمد على الردع و"الحرب الوقائية" و"الضربة الاستباقية" و"نقل المعركة إلى أرض العدو" ومحاولة تجنب حرب استنزاف طويلة. لهذا، لم تستوعب النخبة الإسرائيلية دروس الحرب في لبنان، ولم تكتشف بعد حدود القوة الإسرائيلية وقصورها عن تحقيق الأمن الذي تنشده.

شهدت حرب لبنان الأولى تغيير نظرية القتال الإسرائيلية مع جيوش عربية إلى مواجهة تنظيمات مسلحة، إلا أن حرب لبنان الثانية شهدت تطور ردود التنظيمات المسلحة المقاومة لإسرائيل (أي حزب الله)، بالاستفادة من عبر الحرب الأولى. العبرة الواضحة أنه كلما نجحت التنظيمات المسلحة في السيطرة على حيز غدت تتسم أكثر فأكثر بسمات تصرف الدول، وهذا ما هو قائم في لبنان (وقطاع غزة).

كذلك، واجهت حربا إسرائيل على لبنان في مراحل مختلفة درجات متفاوتة من انعدام التوافق العام، بالأخص أن الحربين لم تشهدا نصرًا في الأهداف الإستراتيجية على الأقل، كما جاء في تقرير فينوغراد.

في المرحلة الراهنة، إن حالة التهدئة غير الرسمية بين إسرائيل وحزب الله، وتبني إسرائيل إستراتيجية عسكرية "المعركة بين الحربين" اتجاه حزب الله الناتجة عن نجاح "الردع المتبادل" هي التوصيف الواقعي لطبيعة العلاقة بين البلدين.

تشكل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية هذه امتدادًا لمنطق الانسحاب الذي وضعه الطرفان بعد حرب تموز ٢٠٠٦، ولعل اتفاقية ترسيم الحدود تجسيد لمفهوم أدركته إسرائيل مؤخرًا مفاده أن الأمن كما يعرفه الجميع هو مفهوم سياسي يُصاغ ويُحقق على ضوء ترتيبات متفق عليها عبر التفاوض سواء أكانت الترتيبات متبادلة أم متعددة الأطراف!

## الهوامش

١ في سنة ٢٠١٧، نشر شمعون غولان، من شعبة التاريخ في الجيش الإسرائيلي، دراسة عنوانها: "ثلج في لبنان: قرارت هيئة الأركان العليا خلال عملية سلامة الجليل"، تقول إن مناحم بيغن تعرض للتضليل من قبل أريئيل شارون، حيث وضع للحرب أهدافاً أخرى غير تلك التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية عشية ٥ حزيران ١٩٨٢، ومضى في تنفيذها من دون انتظار موافقة الحكومة ورئيسها.

٢ يغآل كيبنيتس، ١٩٨٢- في الطريق إلى حرب لبنان، شوهم: كنيرت دبورا زمير للنشر، ٢٠٢٢.

٣ سِتْ أنزيسكا، قطع الطريق على فلسطين: تاريخ سياسي من كامب ديفيد إلى أوسلو، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٢.

4 Udi Dekel and Anat Kurz, Unilateral Moves as Game Changers: 20 years since the Withdrawal from Lebanon, 30 Days to Annexation, *INSS, Special Publication*, May 26, 2020.

Reuven Erlich, Israel's Unilateral Withdrawals from Lebanon and the Gaza Strip: A Comparative Overview, *Military and Strategic Affairs*, Volume 3, No.1, May 2001.

٥ رندة حيدر، "حرب إسرائيل على لبنان مازالت تثير جدلًا"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٢٢، خريف ٢٠٢٢.

6 Yehuda Ben Meir, "Israeli Government Policy and the War's Objectives", *Strategic Assessment*", Volume 9, No 2, 2006.

7 Dani Berkovich, "Hezbollah's Primary Agent of Change: The Role of the Lebanese Army", *Strategic Assessment*, Volume 9, No 3. 2006.

8 Zaki Shalom and Yoaz Hendel, "Conceptual Flaws on the Road to the Second Lebanon War", Strategic Assessment, Volume 10, No. 1, June 2007.

9 Eleazar Berman, Meeting the hybrid threat: The Israel Defense Force's innovations against hybrid enemies, 2000-2009. M.A., Georgetown University, 2010.

10 Udi Dekel and Anat Kurz, Unilateral Moves as Game Changers …".

11 Anat Kurz and Shlomo Brom (eds), *Strategic Survey for Israel* 2013- 2014, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2014.

12 Benedetta Berti and Yoram Schweitzer, "Hizbollah in Syria: Losing the Balance between "National Resistance" and Sectarian Interests?", Strategic Assessment, Volume 16, No. 2, July 2013.

13 Yoel Guzansky, "Thin Red Lines: The Syrian and Iranian Contexts", *Strategic Assessment*. Volume 16, No. 2, July 2013.

14 Ehud Eilam, "Brothers in Arms: Would Hizballah and Hamas Join Iran in a War Against Israel?", *BESA Center Perspectives*, Paper No. 185. October 23, 2013.

15 Benedetta Berti and Yoram Schweitzer, "Hizbollah's Political and Security Situation: Existing and Emerging Challenges", *INSS Insight*, No. 529, March 19, 2014. Amos Yadlin, "The Case for Unilateral Action", *Mosaic*, September 15, 2014.

16 Yagil Henkin, "And What If We Did Not Deter Hizbollah?", *Military and Strategic Affairs*, Volume 6, No. 3, December 2014.

17 Benedetta Berti and Yoram Schweitzer, "Hizbollah and the Next War with Israel: Experience from Syria and Gaza", *Strategic Assessment*, Volume 17, No. 3, October 2014.

١٨ يوآف هاريس، "إسرائيل- لبنان: خلاف أم تسوية؟"، همطعان، ٢١٢، حزيران ٢٠١٩. https://bit.ly/3SarHnH

19 Orna Mizrahi, "The Agreement with Lebanon: The Benefits Outweigh the Drawbacks", INSS Insight, No. 1652, October 25, 2022.

٢٠ لا بد من التمييز بين نوعين من المياه: المياه الإقليمية: تمتد من سواحل الدولة إلى نحو ٢٢ كيلومتراً في عمق البحار، وتعتبر هذه المياه جزءًا لا يتجزأ من الحدود السيادية للدولة. المياه الاقتصادية: وتمتد من سواحل الدولة إلى نحو ٣٠٠ كيلومتر في عمق البحار، ويحق للدولة أن تتمتع بالموارد الاقتصادية المتواجدة في هذه المياه.

٢١ يوآف هاريس، "إسرائيل- لبنان: خلاف أم تسوية؟"، مجلة همطعان، عدد ٢١٢ (حزيران ٢٠١٩). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3SarHnH

22 Orna Mizrahi, "The Agreement with Lebanon: The Benefits Outweigh the Drawbacks", *Insight*, No. 1652, October 25, 2022.

٢٣ باراك رافيد، "أكثر من كونه اتفاقًا اقتصاديًا، الاتفاق مع لبنان هو قبل كل شيء سابقة سياسية وأمنية"، موقع والا، ١٢\١٠\ ٢٠٢٢.

https://news.walla.co.il/item/3534667

24 Mizrahi. The Agreement with Lebanon …".

25 Ibid…Ibid.

26 Orna Mizrahi and Yoram Schweitzer, "Hezbollah's Restrained Aggression", Insight, No. 1509, August 18, 2021.

Udi Dekel, "Hezbollah Challenges Israel: Time to Rethink the Policy of Restraint", Insight, No. 1616, July 11, 2022. Eilam. Ehud, "Brothers in Arms...".

27 Dekel, "Hezbollah Challenges Israel …".

٢٨ يوآف زيتون، الجيش الإسرائيلي أسقط مسيرات لحزب الله في طريقها إلى حقول الغاز، موقع واينت الإخباري، ٢ تموز ٢٠٢٢. https://www.ynet.co.il/news/article/h1s6zga95